فضلاً عن السياسي، تحسباً لاحتمال مواجهة عدوان اسرائيلي. وفي غضون ذلك، كان الأردن، المصطف سياسياً في محور مغاير للمحور الذي تصطف فيه هذه البلدان، يواجه أزمة داخلية وأخرى عربية بعد الاعتداء الذي شنته اسرائيل على قرية السمّوع في الضفة الغربية. فقد أظهر نجاح الأعتداء هشاشة الاستعدادات الأردنية لمواجهة اسرائيل. فثارت موجة سخط شعبية، وطالب الجمهور بتحصين الحدود وبتسليح المواطنين. ورافق ذلك موجة نقد عربية، خصوصاً من قبل سوريا. وكان لدى الجمهور الفلسطيني ـ الأردني، على ضفتي نهر الأردن، ما يتمثل به وهو يطالب حكومته برفع مستوى الاستعداد وبتسليحه، اذ أن التعاون المصري ـ السوري وبروز منظمة التحرير الفلسطينية كانا قد أثارا الحماس في دنيا العرب من المحيط إلى الخليج وأحيا الآمال بامكانية تحقيق مواجهة ظافرة مع اسرائيل. ولذا، فان سخط هذا الجمهور ضد عجز نظامه عن مواجهة الاعتداء على السمّوع اتخذ اشكالاً عنيفة تمثلت في التظاهرات التي اصطدمت بقوى الأمن. ومع التأييد المنصب من الخارج للتحرك الجماهيري داخل الأردن، بدا كأن سيّد النظام يجتاز فترة صعبة ويواجه حرجاً واضحاً. وربما كان هذا بين الأسباب التي حملت سيّد النظام، الملك حسين، على اظهار شيء من الاستجابة لتحسين علاقاته مع دول الطوق. وقد قال الملك، على كل حال، بعد الاعتداء على السمّوع، ان الحكومة الأردنية «دأبت على توجيه السياسة الأردنية بما يتفق مع مسؤولية الأردن الخاصة تجاه قضيـة فلسطين وواجبات الحشد والتعبئة وبناء القوة في الأردن لردع العدو ودعم الحق العربي في فلسطين»، ليعلن «ان سياستنا، بالنسبة إلى الدول العربية، تسعى الى احكام الصلات بيننا وبينها والأيمان بأن اللقاء العربي، على صعيد المسؤولية المشتركة، هو سبيل انقاذ فلسطين»[١٢]. ولكن هذه النوايا، المعبر عنها هنا، لم تترجم الى أفعال، صحيح أن الملك تجنب، في خطاب العرش، الذي اقتبسنا منه الفقرة اعلاه أن يهاجم أياً من الدول العربية، بما فيها مصر وسوريا اللتان تهاجمانه، لكن لهجته الهجومية ضد م.ت.ف. لم تخفت، والأهم من ذلك ان الأردن، برغم اظهـار الملك الاستعداد للتعاون، كما رأينا، لم يكفّ عن رعاية عسكريين سوريين منشقين كانوا قد قاموا، بقيادة الرائد سليم حاطوم، بمحاولة انقلابية في سوريا في الثامن من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٦، فلما فشلت محاولتهم فرّوا الى الأردن وانشأوا قاعدة لهم هناك، نظموا منها اعمالاً تخريبية متلاحقة موجهة ضد سوريا. وقد ظلت رعاية الأردن لجماعة حاطوم، هذه، واحداً من الأسباب التي حالت دون نجاح المساعي الرامية إلى تحسين العلاقات السورية ـ الأردنية إلى يوم وقوع الحرب في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كما سنرى.

ولم يتوقف سلوك النظام الأردني عند مناوأة م.ت.ف. ومنعها من ممارسة مسؤولياتها بين جمهورها في الضفتين، أو عند رعاية انشطة العسكريين السوريين المنشقين، بل ان الأردن رفض مبادرة عربية لتقديم عون عسكري لدعم قدرته على مجابهة اسرائيل. فعندما انعقد مجلس الدفاع العربي المشترك، في اطار جامعة الدول العربية، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦، في ظل ضغوط مصر لسد ثغرة الضعف في حلقة المجابهة، وهي الثغرة المتمثلة بضعف امكانيات الجبهة الأردنية، قرر المجلس ضرورة دخول قوات سعودية وعراقية الى الأردن، تنفيذاً لتوصية اتخذتها القيادة العربية الموحدة التي سبق ان تشكلت بقرار من مؤتمر القمة العربي الأول في ١٩٦٤. ورأى المجلس ان يتم ذلك في مدة اقصاها شهران. كما قرر المجلس